التخطيط: سنبني مليوني وحدة سكنية في ستة أشهر

نواب: المالكي يريد فرض قانون البنى التحتية على البرلمان

قال نواب ان رئيس الوزراء يريد فرض قانون "البنى التحتية" على البرلمان لأنه يراه مناسباً دون أن يوضح تفاصيل هذا القانون".

وذكرت عضو اللجنة الاقتصادية النائبة نورة سالم ان اقرار قانون البنى التحتية في جلسة اليوم أمر مستبعد، مرجحة تأجيله لحين تحقق التوافقات السياسية.

واضافت سالم ان "لجنة الاقتصاد والاستثمار ناقشت القانون بأكثر من اجتماع وكانت قد شخصت الكثير من الفجوات، مستغربة طلب المالكي لقانون فيه 40 مليار دولار ويعده بورقتين.

□ بغداد / إياد التميمي

واشارت الى ان كتلا اخرى غير العراقية ترفض القانون كونه سيغرق البلاد بديون فوق طاقتها، بالاضافة الى ان الاموال ستكون على سعر برميل النفط بهذه الفترة وهذه تعد كارثة اذا ما تم انخفاض سعر البرميل مستقبلا.

واوضحت سالم ان المالكي كان دائما يتوعد بتعديل القانون الا انه لم يفعل هذا وكأنه يحاول ان يفرض على السلطة التشريعية ما يراه هو مناسبا.

وطالبت سالم رئيس الحكومة ان يوضح القانون بتفاصيله خصوصا تلك المتعلقة بالتسديد، ومدى الفائدة التي ستقع على هذه الاموال.

من جانبه أكد وزير المالية رافع العيساوي إن "مشروع قانون البنى التحتية الذي تم عرضه من قبل رئيس الوزراء أمام مجلس النواب، يجب أن يكون مؤشراً في وزارة التخطيط لكي يكون ضمن الخطة الخمسية، وبموافقة المالية لكي نضمن إن الدفعة المالية يمكن تسديدها لكي لا يكون هناك قلق بشأن رهن الموازنة العامة بديون".

وأضاف العيساوي في تصريح لـ"المدى" إن "هذا هو رأي الحكومة وهناك الكثير من المعترضين وليس فقط القائمة العراقية، فالآراء كانت مختلفة في الجلسة لأن بعض النواب أيدوا القانون والبعض الآخر أراد وضع قيود، لكن الجو العام يشير إلى إن الجميع مع القانون على أن يكون ضمن شروط، وهذه الشروط تتعلق بتسمية المشاريع ونوعها، وفي أي محافظة يكون المشروع لضمان توزيع عادل، ومرور القانون في مجلس النواب يعتمد على جلسة اليوم الاثنين".

وقال العيساوي "ان وزارة المالية أوضحت انها لن توقع على أي مشروع بدون حيازة المال الذي يكفي لتسديد الديون في سنة السداد".

وأشار العيساوي إلى ان "لا وجود لمشاريع محددة تم التفاوض عليها، لكن هناك قطاعات، وهو ما يعترض عليه الآن مجلس النواب وهو اعتراض وجيه ومنطقي وبالإمكان أن نصل إلى نتيجة، فأن كل قطاع من صحة و تربية و صرف صحي أو غيره، تتعدد المشاريع فيه فيجب أن يحدد مع ذكر المحافظة" العيساوي أضاف ان "المشاريع الوزارية قائمة ومستمرة وهي تمول من الموازنة العامة، أما هذه المشاريع المقترحة إضافية وبإقرار القانون ستساعد أكثر في توفير الخدمات، أما المشاريع الحكومية المدرجة في الموازنة السنوية لعام ٢٠١٢ وما قبلها كمشاريع مستمرة في وزارة التخطيط، فما زال العمل قائماً فيها".

من جانبه أكد وزير التخطيط علي شكري إن "الانطلاق بعملية إعادة إعمار العراق وتوفير الخدمة للمواطن يحتم علينا اللجوء إلى قانون البنى التحتية، وإذا كانت هناك إرادة حقيقية لإعادة روح المواطنة للمواطن، فلا بد أن نبدأ بقطاع السكن، فمن غير المنطقي أن يكون هناك مواطن مع كل هذه الموازنات الانفجارية ومايزال يسكن في بيوت الصفيح، وإن المشروع الذي نجحنا فيه هو أن نرفع المبلغ المخصص لإسكان الفقراء من ٢ مليار إلى ٥ مليار وهذا إنجاز كبير، وطرحت إحدى الشركات الصينية مشروع بناء ٢ مليون وحدة سكنية خلال ستة أشهر، وبالتالي لو تم إقرار قانون البنى التحتية مع تأكيدنا على الضمانات التي طلبتها وزارة التخطيط وهي أن يتم طرح المشروع من قبل الوزارة وتحال إلى لجنة رباعية او خماسية تتكون من وزارة التخطيط ووزارة المالية وهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، تدقق هذه اللجنة وتتابع المشروع لكي نضمن أعلى درجات الشفافية فيه".

وأضاف شكري في تصريح لـ"المدى" "تم اختيار قطاعات محددة لمباشرة العمل فيها حسب قانون البنى التحتية المطروح بـ٣٧ مليارا قد تزيد إلى ٤١ مليارا، تشمل قطاع السكن وقطاع ساحات التبادل التجاري والتعليم العالي والتربية والماء والمجاري، وهذه هي القطاعات المطروحة في قانون البنى التحتية".

وأوضح شكري إن "هناك قفزة نوعية ستحدث في جميع القطاعات باعتبار إن كل الموازنة الاستثمارية لهذا العام هي ٣١ مليارا مقسمة على الوزارات والجهات غير المرتبطة بها بنسبة ٧٠ بالمئة، والمحافظات ١٣ بالمئة، وأقليم كردستان ١٣ بالمئة، مع استبعاد النفقات السيادية والحاكمة، وبالتالي فأن الموازنة المخصصة لكل الوزارات والتي لا تتجاوز ١٣ مليارا غير قادرة على النهوض بالمشاريع الاستثمارية". وأضاف ان "النواب في البرلمان من رؤساء اللجان والأعضاء كلهم يشيرون إلى موافقتهم على القانون، لكن الكل يطلب ضمانات والكل محق في طلبها، ومن اجل ذلك يجب تشكيل لجنة للتدقيق من لجنة النزاهة وديوان الرقابة ووزارة التخطيط باعتبارها المنسق بين المشاريع الاستثمارية وقانون البنى التحتية ووزارة المالية"، وتابع إن "الخطة الخمسية تؤكد على توجهات الحكومة في مجال الاقتصاد، وما طرحناه فيها هو التأكيد على إشراك القطاع الخاص وهو لا يشكل سوى ٣ بالمائة من مجمل الدخل القومي والزراعة لا تزيد مساهمتها عن ٥ بالمائة عن حجم الناتج القومي، لذلك نؤكد على الاستثمار، وإن البلد لن ينهض بموازنة استثمارية بل نحتاج لدعم القطاع الخاص، ودعم الاستثمار، ودعم القطاع الزراعي، والقطاع السياحي اليوم لا يشكل ١ بالمئة من مجمل الموازنة في حين إن هناك دولا قائمة على السياحة، والضرائب لا تمثل أي شيء في الموازنة وكل هذه الأفكار تضمنت في خطة التنمية الخمسية ١٧ – ١٨".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

إفلاس "سايبا" ورأس سلمان رشدي

حاولت ان اهرب اليوم من الخبر العراقي الى الاخبار الايرانية. لقد افزعتني تفاصيل الديون التي يريد رئيس الحكومة نوري المالكي ان يكبلنا بها من اجل تغيير حياتنا نحو الافضل، وخاصة المعلومة التي تفيد بأنه يطلب ٣٧ مليار دولار عبر قانون يتكون من صفحتين وبضعة رؤوس اقلام ودون تفاصيل كافية، مذيلا بكلمة مهموسة وغير مدونة تقول "الويل لكم ان لم تصوتوا لمشروع البنى التحتية".

ان خيارات النخب الحاكمة تضيع علينا المزيد من فرص التقدم بسبب عاطفة تتسيد على العقل، واحلام ضيقة تبرر الكسب الانتخابي السريع. والاخبار الايرانية تقدم لنا نموذجا آخر على كيفية تلاعب الساسة بعقول الجمهور ومصالحهم العليا.

تقول صحف ايران التي اطالعها كل صباح بلغتها الفارسية وبدون "وسيط صهيوني"، ان طهران منعت فيلما مسيئا للاسلام، وهو فيلم ايراني لا امريكي، اسمه "دورية الارشاد او الاعلام" اي شرطة الامر بالمعروف على غرار النموذج في السعودية، وسيناريو الفيلم ينتقد الطريقة التي تتعامل بها حكومة ايران مع الشباب الذين يرتدون الزي الحديث..الخ. الشرطة صادرت كل نسخ الفيلم اعتبارا من الاربعاء الماضي ويواجه المنتج دعوى بالسجن والغرامة، لكن النتيجة ان الفيلم صار يباع بآلاف النسخ "تحت العباءة".

والرقيب الايراني مشغول جدا هذه الايام بأفلام وروايات عديدة، وبينما رفضنا جميعا الفيلم الامريكي الرديء الذي جعل مليار مسلم يشعرون بالاهانة، وقام العقلاء بالدعوة الى احتواء الموقف والكف عن قتل الدبلوماسيين الاجانب، فإن مستشارا رفيعا للمرشد علي خامنئي اعلن ان رأس سلمان رشدي ارتفع سعره نصف مليون دولار اضافي، بحجة ان المسلمين لو كانوا نجحوا قبل ربع قرن في قطع رأس الاديب الهندي الذي كتب الرواية الشهيرة في نقد الاسلام، لما تجرأ الاخرون على انتاج الفيلم الرديء. وهذه هي الطريقة الحكيمة التي تقترحها طهران على امة الاسلام لمعالجة ملف صار عويصا وأحزن الجميع، بينما نتحدث عن المزيد من الرؤوس التي ينبغي قطعها!

اما ثالث الاخبار فهو عن مصنع سيارات سايبا الايراني اذ اصبح العراق زبونا رئيسيا له وملأنا شوارعنا بسياراته الصفراء التي يعتبرها العراقيون "ستوتة محسنة وفيها تبريد" ودعمنا المصنع بكل ما اوتينا من قوة (وانا اعتبر نفسي احد مموليه، لانني ادفع كل يوم اجرة تاكسي "سايبا" ذهابا وايابا).

لكننا نحن الداعمون لهذه السيارة الايرانية لم ننجح في مسعانا لان العقوبات التي فرضها مجلس الامن خلقت ازمة عملة صعبة في ايران وعقدت اجراءات شراء المواد الاولية والمصنع اليوم يوشك على التوقف والافلاس.

كل الدعم الذي قدمته بغداد ودمشق حين ملأت شوارعنا وشوارع سوريا بهذه السيارة، لم يفلح بتسهيل اداء المصنع الايراني. دعم العراق وسوريا لن يستطيع كبح جماح الضغط الغربي. والبرنامج النووي لطهران سيؤدي الى ايقاف مصنع السايبا الايراني، وفي الاخير لن نصنع لا سيارة ولا نووي ولا حتى دراجة هوائية.

واتخيل هنا لو ان المسؤول الايراني استثمر النصف مليون دولار التي اضافها على قيمة رأس سلمان رشدي، في قضية اكثر اهمية وهي تطوير صناعة السيارات المفتقدة للتمويل اليوم، ولو انه توقف عن دعم الانتحاريين والجماعات المسلحة من غزة حتى قندهار، لكنا امام رجال دولة يغلبون العقل على العاطفة ويقودون شعوبهم الى تقدم كبير.

ان الانتصار الحقيقي على اسرائيل وكل خصم مفترض للاسلام، هو تطورنا التقني والعلمي والحضاري، ولولا تشدد حكام طهران لقدم لنا شعب ايران الاكثر تحضرا، نموذجا يحتذى في مجالات التقدم، وعندها لن يخاف الايرانيون العقوبات الدولية، ولن يضطروا الى مقايضة نفطهم بأغذية باكستانية داخل ميناء ماليزي مهجور كما حصل مطلع الاسبوع الحالي.

النخبة الحاكمة تسخر من شعوبها، وتهدد بقطع رؤوس خصومها، والشعب مظلوم من السلطان ومن المجتمع الدولي، وفي النهاية تتبخر الاوطان او تدخل في متاهات لا يصلحها حتى ٦٠٠ مليار دولار انفقها السيد المالكي اثناء حكمه لنا.

وجهاً لوجه

تشكيل قوة عسكرية في المناطق المتنازع عليها بين رؤيتين

□ بغداد/محمد صباح

تباينت آراء التحالف الوطني والكردستاني حول صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة بتشكيل قيادة عمليات دجلة في المناطق المتنازع عليها،حيث يرى الكرد انها مخالفة صريحة للدستور والاتفاقات السياسية السابقة التي تلزم المالكي بعدم تحريك اية قوة او تشكيلها الا بموافقة الاقليم، في حين يذهب الوطني الى انه امر دستوري ولايحتاج الى توافقات سياسية، معتبرا ذلك تدخلا في عمل القوات الامنية من جانب الاقليم.

التحالف الوطني: قيادة عمليات دجلة دستورية

اعتبر التحالف الوطني،تشكيل قيادة عمليات دجلة امرا دستوريا وعلى الجميع الالتزام بذلك، داعيا جميع الفرقاء الى عدم التدخل في الملف الامني وتوحيد المواقف والقيادات العسكرية. في حديثه مع"المدى"،اوضح النائب عن التحالف الوطني قاسم الاعرجي"ان تشكيل قيادة عمليات دجلة هو دستوري ومن ضمن اختصاصات القائد العام للقوات، متسائلا لماذا يتم الاعتراض على تشكيل هذه القوة بذات ولا يتم الاعتراض على تشكيل قيادات كثيرة في المحافظات الاخرى". ودعا الاعرجي جميع الكتل السياسية الى عدم التدخل في الملف الأمني خشية تسييسه،قائلا ان من الضروري اخراج القضايا السياسية من الملف الامني بأسرع وقت ممكن ولا ان نشكك بالقضايا الامنية بسبب خلافتنا السياسية،منوها ان الجيش لم يوجه ضد احد لكن يجب على الجميع احترام الدستور والجيش. واضاف"ان هناك بعض الاصوات الرافضة الى تشكيل قيادة دجلة سكتت عند التعرض الى هجوم من بعض الدول المجاورة،لافتا الى ان امريكا تملك جيشا واحدا وقيادة واحدة".

الكردستاني: الأمر مرهون بموافقة الإقليم

وأكد التحالف الكردستاني،ان تشكيل اية قوة عسكرية في المناطق المتنازع عليها هو خرق للدستور وللاتفاقيات الموقعة بين رؤساء الكتل السياسية.

وقال،قاسم محمد لـ"المدى"ان تشكيل قيادة عمليات دجلة تتعارض مع البنود الدستورية،معتبرا ان تشكيل مثل هكذا عمليات دون التنسيق مع الاطراف الاخرى خطوة تصعيدية في الاجواء الحالية.

واضاف"ان هناك اتفاقا بين الكتل السياسية يلزم جميع الاطراف الموقعة عليه بعدم تحريك اية قوة في المناطق المتنازع عليها تجنبا للكثير من المشاكل التي قد تحدث،موضحا ان الحكومة المحلية لمحافظة كركوك رفضت ذلك واصبح من الامور الملغاة اضافة الى رئاسة الجمهورية والاقليم.

واشار الى ان"الدستور يلزم جميع الاطراف بعدم اثارة المشاكل او تحريك اية قوة في المناطق المتنازع عليها لحين حل الموضوع وفق المادة (١٤٠) .

صحفيو الفلوجة ينظمون اعتصاماً ضد النقابة والمحافظة

□ متابعة /المدى

نظم مجموعة من الصحافيين في مدينة الفلوجة، امس الأحد، اعتصاما مفتوحا احتجاجا على "مصادرة حقوقهم" من قبل إدارة محافظة الانبار ونقابة الصحفيين في المحافظة، فيما هددوا بمقاطعة أنشطة المحافظة في حال عدم تلبية مطالبهم القانونية.

وقال الصحافي عمر محمد في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "عددا من الصحفيين نظموا، امس، اعتصاما في الفلوجة، احتجاجا على عدم منح المحافظة حقوق الصحافيين التي اقرها مجلس الوزراء العام الماضي المتمثلة بقطع أراض سكنية رغم مرور عدة أشهر"، متهما إدارة المحافظة "بمنح تلك الأراضي لأشخاص بعيدين عن مهنة الصحافة". وحمل محمد "المحافظة ونقابة الصحافيين فرع الانبار مسؤولية مصادرة حقوقهم"، مؤكدا أن "الصحافيين سيقاطعون أنشطة المحافظة ومجلس المحافظة في حال عدم تلبية مطالبهم القانونية".

من جهته، قال الصحافي محمد النعيمي إن "نقابة الصحافيين فرع الانبار تتحمل جزءا كبيرا من الخلل في عدم منح الصحافيين حقوقهم".

وأكد النعيمي أن "الاعتصام سيتحول إلى إضراب عام في حال استمر أسلوب التمييز والمحسوبية"، لافتا إلى أن "الصحافيين يخاطرون بأنفسهم خلال تغطية الأنشطة السياسية والأمنية والإنسانية بالانبار".

وكان وفد من نقابة الصحفيين قد التقى المالكي في (الخامس من تشرين الثاني ٢٠١٠) وتم طرح توزيع قطع الأراضي للصحفيين فأوعز رئيس الوزراء بان تشكل لجنة من وزارة البلديات ونقابة الصحفيين لوضع تعليمات وضوابط التوزيع وبعد ذلك يتم رفعها لمجلس الوزراء للموافقة عليها.

ووافق رئيس الوزراء نوري المالكي في (تشرين الثاني ٢٠١٠) على التعليمات التي رفعتها وزارة البلديات ونقابة الصحفيين لتوزيع قطع أراض سكنية لشريحة الصحفيين بشرط أن يكون عاملا في الإعلام لفترة لا تقل عن خمس سنوات.

الآشوري يستنكر الفيلم المسيء للرسول ويصفه بـ"الفعل المشين"

□ بغداد/المدى

استنكر الحزب الوطني الآشوري في محافظة نينوى، امس الأحد، الفيلم الأميركي المسيء للإسلام ورسوله محمد، وفيما وصفه بـ"الفعل المشين" الذي ترفضه القيم والمفاهيم، اعتبر أن الهدف من إنتاجه هو إثارة الفتنة".

وقال الحزب في بيان صدر، أمس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إنه يتقدم "ببرقية استهجان واستنكار على ما بدر مؤخراً من إساءة إلى الدين الإسلامي الحنيف ورسوله الكريم من خلال الفيلم المشبوه"، مبيناً أن "هذا الفعل المشين ترفضه كل القيم والمفاهيم التي جاءت بها الرسالات السماوية والقوانين الوضعية".

وأضاف الحزب أن "هذا الفعل لا يمت بأي صلة إلى أي من المؤسسات وأتباع الديانات السماوية السمحاء التي تشترك في الدعوة إلى المحبة والسلام واحترام الآخر"، معرباً عن إدانته لـ"هذه الإساءة البشعة".

واعتبر الحزب أن "غاية القائمين على إنتاج الفيلم هي إثارة الفتنة الطائفية في العالم لاسيما في العالم العربي"، داعياً جميع المؤمنين إلى أن "يلتزموا الحكمة في ردود الأفعال لتفويت الفرصة على المتربصين بالأمن والسلام والمحبة والتعايش القائم بين مختلف أبناء مختلف الرسالات السماوية".

ولاقى الفيلم الأميركي المسيء لشخص الرسول محمد (ص) ردود فعل غاضبة في العديد من الدول الإسلامية، كما دان رئيس الحكومة نوري المالكي الإساءات المتكررة للمقدسات الدينية وخاصة ما تضمنه الفيلم الأميركي "المسيء للمسلمين وقيمهم النبيلة"، داعياً أتباع الديانات السماوية إلى محاصرة "العنصريين وعدم نشر أفكارهم الخطرة، فيما حذر من فتح أبواب "العنف والفوضى" بين الشعوب بسبب الفيلم.

وتظاهر العشرات من المواطنين وأتباع التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر في محافظات نينوى والأنبار والبصرة وواسط الديوانية وديالى والنجف، للتنديد بالفيلم والمطالبة بطرد السفير الأميركي ومقاطعة البضائع الأميركية والإسرائيلية، وسن قوانين تمنع التعامل مع الدول التي تسيء إلى الإسلام ورموزه.

كما شهدت محافظتي الانبار ونينوى، تظاهرة شارك بها الآلاف المواطنين أمام جامع الكبير وسط مدينة الرمادي للتنديد بالفيلم، مطالبين بطرد السفير الأميركي من بغداد، واستنكر ديوان الوقف السني الفيلم، مطالباً الولايات المتحدة بإيقاف عرضه ومحاكمة الممثلين والمسؤولين عنه.

كما استنكرت المرجعية الدينية لعموم الايزيدية، الفيلم المسيء وما نتج عنه من ردود فعل غاضبة أسفرت عن مقتل وإصابة العديد من الأبرياء، وفيما شددت على ضرورة احترام الأديان، حذرت من تحول الأمر لصراع ديني.

وكان آلاف المصريين قد تظاهروا أمام السفارة الأميركية في القاهرة وأنزلوا العلم المرفوع فوقها وأحرقوه ورفعوا مكانه راية سوداء تنديداً بالفيلم، كما شهدت تونس واليمن والمغرب ودول أخرى تظاهرات مماثلة.

لكن الاحتجاجات تحولت إلى تظاهرات دموية في ليبيا حيث قتل السفير الأميركي كريس ستيفينز واثنان من حراسه وموظف مالي قتلوا بهجوم مسلح استهدف القنصلية الأميركية في بنغازي شرق البلاد في (١١ أيلول ٢٠١٢).

ودانت وزارة الخارجية الحادثة معتبرة أنها اعتداء على حرمة البعثات الدبلوماسية وانتهاك صارخ لمبادئ العلاقات الدولية، فيما شددت على أن المهاجمين لا يمثلون الشعب الليبي.

وعنوان الفيلم الذي أثار غضب العديد من المسلمين في العالم هو "براءة المسلمين" من إخراج الأميركي الإسرائيلي سام باسيل، وهو مستثمر عقاري ٥٤ عاماً، وقد اعتبر في حديث لصحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية أن "الإسلام سرطان".

ولقي هذا الفيلم دعم القس الأميركي تيري جونس الذي كان أقدم على حرق نسخ من القرآن الكريم في نيسان ٢٠١٢، وأثار حفيظة المسلمين والمسيحيين في آن الذين رفضوا المس بأي معتقدات دينية.